بيان اللجنة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية

عقدت اللجنة الوطنية المصرية للدفاع عن الديمقراطية اجتماعا بعد ظهر الجمعة الماضى بمقر حزب الاحرار .. ضم الاجتماع ممثلى وفى نهاية الاجتماع اصدرت الاحزاب المعارضة والمستقلين اللجنة البيان التالى :

- بق ان اذاعت اللجنة بيانا بتاريخ ١٥-١٠-١٩٨٢ يتضمن المطالب التى اجمعت عليها احزاب المعارضة المصرية وممثلو مختلف القوى الوطنية فى مصر من اجل ارساء دعائم الديمقراطية الحقيقية فى البلاد وهو المطلب الذى اجمعت عليه مختلف القوى السياسية وقد وقع على ذلك البيان ممثلون عن احزاب المعارضة ومختلف القوى الوطنية وكانت اللجنة تنتظر ان تستجيب الحكومة لهذه المطالب تجاوبا مع آمال الشعب المصرى وتطلعاته فى حياة آمنة تحكمها القوانين الطبيعية ولا ترهبها القوانين والقرارات الاستثنائية التى تهدد الديمقراطية فى ذاتها وتحرم المواطن من ضماناته الاساسية وتتعارض مع الدستور .

وعقدت اللجنة اجتماعها الثانى بتاريخ ٤-١١-١٩٨٢ لمتابعة الموقف وقد لاحظت اللجنة بقلق شديد ان حكومة الحزب الوطنى الحاكم قد التزمت موقفا سلبيا من هذه المطالب الشعبية الامر الذى يتعارض مع منطق الحوار الديمقراطى الذى كان يتعين على الحكومة ان تسلك ازاء هذه المطالب .

لذلك فقد قررت اللجنة :

اولا : عقد مؤتمر شعبى يوم الجمعة الموافق ٩-١٢-١٩٨٢ للاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان تدعو اليه جميع احزاب المعارضة تاكيدا على تاييد الشعب للمطالب الشرعية التى وردت فى بيان اللجنة .

ثانيا : تعهد اللجنة الى السادة اعضاء مجلس الشعب الممثلين لاحزاب المعارضة والمستقلين باعداد مشروعات قوانين تقدم الى المجلس فى دورته الحالية تتضمن الغاء القوانين الاستثنائية وتلك التى تضع قيودا على سلامة الممارسة الديمقراطية .

ثالثا : اقامة دعاوى قضائية لتاكيد حق الاحزاب والمواطنين فى الاجتماع والتعبير وفقا للتصور الدستورية والطعن بصفة خاصة بعدم دستورية قانونى الاحزاب ومجلس الشعب .

رابعا : تعلن اللجنة ترحيبها بعودة حزب الوفد الجديد وتعتبر ذلك خطوة هامة على طريق الديمقراطية وترى ان استكمال هذه المسيرة يستوجب تمكين القوى السياسية من ممارسة حقها الدستورى فى تكوين الاحزاب ورفع القيود على ممارسة جماعة الاخوان المسلمين لنشاطهم .

وتعلن اللجنة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية انها ستواصل العمل فى اطار الشرعية واحترام الدستور والقانون لتحقيق مطالبها التى اعلنت بتاريخ ١٥-١٠-١٩٨٢ معبرة بذلك عن استعدادها للحوار الدائم مع مختلف القوى السياسية من اجل نصرة الديمقراطية وتوسيع قنواتها.

وخلال اجتماعات اللجنة تدارست الموقف الذى تتعرض له حاليا منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية فى طرابلس من حصار وتجويع وتقتيل وابدى اللجنة اشد القلق بالنسبة لهذه الاحداث

وتناشد الملوك والرؤساء العرب وكل القوى الشعبية العربية بتحمل مسئولياتهم لانقاذ المقاومة الفلسطينية من المذابح التى تتعرض لها .

وقررت اللجنة عقد اجتماعها القادم يوم الجمعة الموافق ٢٥-١١-١٩٨٢ لمعاودة متابعة الموقف

وقد حضر الاجتماع :

عن حزب الاحرار :

مصطفى كامل مراد
محمد عبدالشافى
احمد طلعت
حلمى سالم
شفيق جاد

عن حزب العمل :

ابراهيم شكرى
د. محمد حلمى مراد
ابو الفضل الجيزاوى
د. بكر القبانى
صلاح عبدالله

عن حزب التجمع :

لطفى واكد
ميلاد حنا
صلاح عبدالمجيد

عن حزب الامة :

احمد الصباحى
سيد ابراهيم

وعن المستقلين :

كمال الدين حسين
المستشار ممتاز نصار
عبدالحليم رمضان المحامى
عبدالعزيز محمد المحامى
احمد نبيل الهلالى المحامى
شمس الدين الشناوى
د. اشرف بيومى
د. سعدالدين ابراهيم
عبدالله سليم